

المصادرة على يد الانتداب اذا أخذت بالثورة  
ثالثا . الا ان الثورة ارغمت جميع هذه القوى  
على التعايش معها بعد ان شقت طريقها . وعندما  
تسللت القوى الرجعية الى داخلها ووصلت الى  
مواقع قيادية فيها قادتها ضمن رؤياها الطبقيّة  
المساومة والمهادنة مع الاستعمار الى ان اوصلتها  
الى طريق مسدود أدى الى فشلها . وبقيت هذه  
القيادات الرجعية على رأس حركة شعب فلسطين  
حتى عام ٤٧-١٩٤٨ وقادت الانتفاضات الجماهيرية  
ضد قرار التقسيم ومحاولات تهويد فلسطين ، ومرة  
اخرى اوصلتها هذه القيادة الى طريق مسدود .  
بعد ١٩٤٨ اتضحت الأمور بشكل اكثر تجسيميا اذ  
وجدنا امامنا أن جميع العائلات البورجوازية  
الفلسطينية الكبيرة سرعان ما تخلت عن مواقع  
النضال الوطني نهائيا وارتبطت بحكم مصالحها  
الادارية والتجارية والصناعية بالنظام الرجعي  
في عمان ، والذي مثل موقف الخيانة الوطنية  
تجاه القضية الفلسطينية . وتحالفت هذه القوى  
الطبقيّة الرجعية مع القوى الطبقيّة المشابهة لها  
في الضفة الشرقية لتشكلا مما أعمدة النظام  
الرجعي ، أعمدته الاقتصادية والاجتماعية  
والسياسية والادارية ، والتزمت بمواقف هذا  
النظام المعادي لحركة التحرر الوطني الفلسطيني  
وظمّوح شعبنا في متابعة النضال من أجل تحرير  
ترابه الوطني ، ولعبت تاريخيا منذ ١٩٤٨ دور  
ادوات القمع للانتفاضات شعبنا بالصفين بشكل  
عام وفي الضفة الغربية بشكل خاص وازدادت  
المسألة وضوحا بعد هزيمة حزيران حيث نجد أن  
الرجعية الفلسطينية في الضفة الشرقية بقيت على  
التصاقها وارتباطها بالنظام الملكي الرجعي ومثلت  
اداة من ادواته في قمع حركة المقاومة وعلينا أن لا  
ننسى بأن رئيس وزراء الحكومة العسكرية في ١٧  
ايلول ١٩٧٠ كان فلسطينيا وان رئيس الوزراء  
الذي جاء بعده مباشرة من عائلة بورجوازية  
فلسطينية ايضا . اما في الضفة الغربية فقد لعبت  
هذه الطبقة الرجعية دورا مزدوجا راوحت نيسه  
بين تنفيذ مخططات اسرائيل في الضفة الغربية  
وبين الاستجابة لنداءات النظام الملكي في عمان .  
فقد مثلت هذه الاطارات الطبقيّة دور الوسيط  
بين الاحتلال الصهيوني وجماهير شعبنا في الضفة  
الغربية وفي عموم الاراضي المحتلة واتخذت سلسلة  
من المواقف المعادية للعمل الفدائي والمعادية

للانتفاضات الجماهيرية . وكلنا نتذكر نداءات رؤساء  
البلديات وابطاء العائلات البورجوازية والرجعية  
لشعبنا عام ١٩٧٠ عندما شن اضرابا شاملا في  
الضفة الغربية ، بضرورة فك الاضراب . لم يقف  
هذا الدور المعادي للتحرر الوطني عند حدود  
التوسط بين الاحتلال وجماهير الشعب ، والذي  
سهل للاحتلال حكم الضفة الغربية على يد ابناء  
البلاد الفلسطينيين الرجعيين بل اخذت قطاعات  
متزايدة من هذه الطبقة عندما رأت ان عمر  
الاحتلال قد يطول في الاراضي المحتلة ، أخذت  
تتجه نحو تنفيذ مخططات اسرائيل والامبريالية في  
تجزئة القضية الفلسطينية شعبا وارضا ومصريا  
وتحت شعار الحكم الذاتي في ظل دولة الاحتلال ،  
تسهيلا لاعلان دويلة فلسطينية وكانت اخر ممارسات  
هذه القوى الطبقيّة اجتماع رؤساء البلديات  
( بناء على نداء من حمدي كنعان صدر في جريدة  
القدس ) في بلدية بيت ساحور في ١٨ آب ١٩٧١  
حيث خرجوا بنداء لاجراء انتخابات بلدية تأخذ الصفة  
التمثيلية التشريعية لشعبنا في الضفة الغربية ودعوا  
الى تشكيل برلمان من مئة عضو يمهّد لاعلان الحكم  
الذاتي في ظل دولة الاحتلال . وكان من المفترض  
ان يعقد الاجتماع التالي لرؤساء البلديات لاقرار  
هذه الخطوات في الاسبوع الذي يليه تحت رعاية  
الشيخ الجعبري رئيس بلدية الخليل الا ان هذا  
الاجتماع لم يتم تحت ضغط وتهديدات العمل الفدائي  
وذهب الجعبري في نفس الوقت الى تل ابيب ليجتمع  
مع دايان وليناشد جامعة تل ابيب بأن تقبل ابناء  
الضفة الغربية في معاهدها حتى لا يتوزع ابناء  
الضفة الغربية على جامعات الدول العربية .  
اوردنا هذه اللوحة السريعة عن التناقضات  
الطبقيّة في صفوف شعبنا وطبيعة التناقض القائم  
بين الطبقات صاحبة المصلحة في التحرر الوطني  
والمستعدة تاريخيا لشن نضال حازم لتحرير الارض ،  
وبين الطبقات البورجوازية الرجعية ، المستعدة  
دوما للمساومة واخناء الرأس للاحتلال . هذا  
التناقض الذي يبرز بحدة في مرحلة التحرر الوطني ،  
موضحا طبيعة التناقض الطبقي فيها .  
وبالطبع فان هذه مسألة ليست متوقفة على  
شعبنا وحده . فمعد دراسة تجارب حركات التحرر  
الوطني نلاحظ أن الطبقات الرجعية تتبنى القضية  
الوطنية لفظيا في البداية ثم تبدأ بالمساومة عليها  
لتنتهي في مواقع الخيانة : تجربة الكومننتانغ نسي